

بيان ادانه واستنكار

ان جمعية الرجم التعاونية الزراعية تدين وتستنكر قرار حكومة المرتزقة في عدن والصادر برقم (١٧) لسنة ٢٠٢٤م بإيقاف تصدير المنتجات المحلية بأنواعها تحت مبرر احتياج السوق المحلية من تلك المحاصيل والمنتجات, حيث يعد القرار جريمة واستهداف ممنهج للاقتصاد اليمني وللمزارعين ويسبب لهم خسائر اقتصادية كبيرة ولاسيما وانه جاء في ذروة الموسم الزراعي لتلك المحاصيل والمنتجات انتاجا وتصديرا.

ونظرا لكون موسم الإنتاج في ذروته وخاصة الفواكه وغيرها من المحاصيل النقدية والحبوب ولحوم المواشي والتي يستفيد منها ملايين المزارعين والاسر اليمنية فإن نتيجة هذا القرار ستكون كارثية على الاقتصاد الوطني بشكل عام, والمزارعين بشكل خاص ومما يزيد الامر سوء, مع عقود التسويق المبرمة بين جمعيات المزارعين وتجار التصدير وإصدار القرار يخل بما تم الاتفاق عليه في تلك العقود ويؤدي الى حدوث العديد من الإشكاليات وكساد وتلف للمحاصيل والمنتج المحلي .

ان هذا القرار يعد جريمة استهداف ممنهج للاقتصاد اليمني وخاصة صغار المزارعين وسبب لهم خسائر اقتصادية كبيرة بسبب منتجاتهم وزيادة العرض على الطلب, وهذا يؤدي الى عدم قدرة المزارع على استعادة مخاسر الإنتاج .

ومن هذا المنطلق نؤكد على ضرورة فتح الموانئ والمنافذ وإلغاء القرار ومنع التحكم بها من قبل اشخاص لا يهمهم مصلحة المواطن اليمني البسيط كالمزارع الذي يسعى للتصدير وتحسين سمعة المنتجات الزراعية اليمنية في الخارج كما نناشد القيادة الحكيمة في حكومة صنعاء بالضغط على الأمم المتحدة والجهات الدولية بفتح منافذ التصدير .

صادر عن جمعيه الرجم التعاونية الزراعية لمنتجي الحبوب



مديرية الرجم - محافظه المحويت

بتاريخ ٦/رمضان/١٤٤٥هـ

الموافق ١٦/مارس/٢٠٢٤م